

الأطعمة

تَعْرِيفُهَا : الأطعمة؛ جمع طعام ، وهو ما يأكله الإنسان ويتغذى به من الأقوات وغيرها .
وفي القرآن الكريم يقول الله - تعالى - : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ﴾ [الأنعام : ١٤٥] . أي ؛ على آكل يأكله . ولا يحل منها إلا ما كان طيبًا تنوقه النفس ؛ يقول الله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ﴾ [المائدة : ٤] .

والمقصود بالطيب هنا ما تستطيه النفس وتشتهيه ، وهذا مثل قول الله تعالى : ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾ [الأعراف : ١٥٧] . والطعام منه ما هو جماد ، ومنه ما هو حيوان ؛ فالجماد حلال كله ما عدا النجس ، والمتنجس ^(١) ، والضار ، والمسكر ، وما تعلق به حق الغير . فالنجس مثل الدم ، والمتنجس كالسمن الذي ماتت فيه فأرة ؛ لحديث الرسول ﷺ الذي رواه البخاري عن ميمونة ، أنه سئل عن سمن وقعت فيه فأرة ؟ فقال : « ألقوها ، وما حولها فاطرحوه ، وكلوا سمنكم » . [البخاري (٢٣٥) ، أحمد (٢٣٥/٦) ، والنسائي (١٧٨/٧)] .

وقد أخذ من هذا الحديث ، أن الجماد إذا وقعت فيه ميتة ، طرحت وما حولها منه إذا تحقق أن شيئاً من أجزائها لم يصل إلى غير ذلك منه .
وأما المائع ، فإنه يتنجس بملاقاة النجاسة ^(٢) .

والضار من السموم وغيرها ؛ فالسموم مثل السموم المستخرجة من العقارب ، والنحل ، والحيات السامة ، وما يستخرج من النبات السام ، والجماد كالزرنخ ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ [النساء : ٢٩] . وقوله جل شأنه : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة : ١٩٥] .

وقول الرسول ﷺ في الحديث الذي رواه أبو هريرة : « مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ ، فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهَا خَالِدًا مَخْلُودًا فِيهَا أَبَدًا . وَمَنْ تَحَسَّى سَمًا فَقَتَلَ نَفْسَهُ ، فَسَمُهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مَخْلُودًا فِيهَا أَبَدًا . وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ ، فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَتَوَجَّأُ بِهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مَخْلُودًا فِيهَا أَبَدًا » . رواه البخاري [البخاري (٥٧٧٨) ، ومسلم (١٠٩)] .

وإنما يحرم من السموم القدر الذي يضر .

وأما ما يحرم للضرر من غير السموم ، مثل : الطين ، والتراب ، والحجر ، والفحم ، بالنسبة لمن يضره تناولها فلقول الرسول ﷺ : « لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ » . رواه أحمد ، وابن ماجه [أحمد (٣٢٧/٥) وابن ماجه (٢٣٤١)] .

(١) المختلط بالنجاسة

(٢) روى الزهري والأوزاعي وابن عباس وابن مسعود والبخاري : أن المائع إذا وقعت فيه النجاسة فإنه لا ينجس إلا إذا تغير بالنجاسة ، فإن لم يتغير فهو طاهر .

ويدخل في هذا الباب « الدخان » ، فإنه ضار بالصحة ، وفيه تبذير وضياح للمال . والمسكر مثل الخمر وغيرها من المخدرات .

وما تعلق به حق الغير مثل المسروق والمغصوب ، فإنه لا يحل شيء من ذلك كله .

والحيوان منه ما هو بحري ^(١) ، ومنه ما هو بري ^(٢) ؛ فأما البحري فهو حلال كله .

والحيوان البري منه ما هو حلال أكله ، ومنه ما هو حرام .

وقد فصل الإسلام ذلك كله وبينه بياناً وافياً ، مصداقاً لقول الله - عز وجل - : ﴿ فَصَلَ لَكُمْ مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ [الأنعام : ١١٩] .

وقد جاء هذا التفصيل مشتملاً على أمور ثلاثة :

الأمر الأول : النص على المباح .

الأمر الثاني : النص على الحرام .

الأمر الثالث : ما سكت عنه الشارع .

ما نص الشارع على أنه مباح : وما نص الشارع على أنه مباح نذكره فيما يلي :

الحيوان البحري : الحيوان البحري حلال كله ، ولا يحرم منه إلا ما فيه سم للضرر ؛ سواء أكان سمكاً أم كان من غيره ، وسواء اصطيد أم وجد ميتاً ، وسواء أصاده مسلم ، أم كتابي ، أم وثني ، وسواء أكان مما له شبه في البر أم لم يكن له شبه .

والحيوان البحري لا يحتاج إلى تركية ، والأصل في ذلك قول الله - عز وجل - : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَعاً لَكُمْ وَلِلنَّاسِ وَاللَّسِيَّارَةِ ﴾ [المائدة : ٩٦] . قال ابن عباس : ﴿ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ ﴾ : ما لفظ البحر . رواه الدارقطني .

وروي عنه في معنى طعامه « ميتته » ؛ لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : سألت رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء ، فإن توضأنا به عطشنا ، أفنتوضأ بماء البحر؟ فقال رسول الله ﷺ : « هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته » . رواه الخمسة . وقال الترمذي : هذا الحديث حسن صحيح ، وسألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث فقال : حديث صحيح . [أبو داود (٨١) ، والترمذي (٦٩) ، وابن ماجه (٣٨٦) ، والنسائي (١٧٦/١) ، ومالك في الموطأ (٢٢/١) ، وأحمد (٢٣٧/٢)]

السَّمَكُ الْمَلْحُ : كثيراً ما يخلط السمك بالملح ؛ ليبقى مدة طويلة بعيداً عن الفساد ، ويتخذ من أصنافه المختلفة ؛ السردين ، والفسسيخ ، والرنجة ، والملوحة ، وكل هذه طاهرة ، ويحل أكلها ما لم يكن فيه ضرر ، فإنه يحرم لضرره بالصحة حيثئذ .

(١) الحيوان البحري : ما كان ساكناً في البحر بالفعل .

(٢) الحيوان البري : ما يعيش في البر من الدواب والطيور .

قال الدرديري - رضي الله عنه - من شيوخ المالكية : الذي أدين الله به أن الفسيخ طاهر؛ لأنه لا يملح ولا يرضخ إلا بعد الموت ، والدم المسفوح لا يحكم بنجاسته إلا بعد خروجه ، وبعد موت السمك إن وجد فيه دم ، يكون كالباقي في العروق بعد الزكاة الشرعية ، فالرطوبات الخارجة منه بعد ذلك طاهرة لا شك في ذلك . وإلى هذا ذهب الأحناف ، والحنابلة ، وبعض علماء المالكية .

الحيوان يكون في البر والبحر : قال ابن العربي : الصحيح في الحيوان الذي يكون في البر والبحر منعه ؛ لأنه تعارض فيه دليلان ؛ دليل تحليل ، ودليل تحريم ، فغلب دليل التحريم احتياطاً .

أما غيره من العلماء ، فيرى أن جميع ما يكون في البحر بالفعل تحل ميتته ، ولو كان يمكن أن يعيش في البر ، إلا الضفدع للنهي عن قتلها . فعن عبد الرحمن بن عثمان - رضي الله عنه - أن طبيباً سأل النبي ﷺ عن ضفدع يجعلها في دواء ، فنهاه عن قتلها . رواه أبو داود ، والنسائي ، وأحمد ، وصححه الحاكم ^(١) [أحمد (٤٩٩/٣) ، وأبو داود (٣٨٧١) ، والنسائي (٢١٠/٨) ، والحاكم (٤١١/٤)] .

الحلال من الحيوان البري : والحلال من الحيوان البري المنصوص عليه نذكره فيما يلي :

١- بهيمة الأنعام ، يقول الله - تعالى - : ﴿ وَاللَّائِمَةَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ [النحل : ٥] . ويقول - جل شأنه - : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْإِنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة : ١] .

وبهيمة الأنعام هي ؛ الإبل والبقر ، ومنه الجاموس والغنم ، ويشمل الضأن والمعز ، ويلحق بها بقر الوحش ، وإبل الوحش ، والظباء ، فهذه كلها حلال بالإجماع ، وثبت في السنة الترخيص في الدجاج ^(٢) ، والخليل ^(٣) ، وحمار الوحش ^(٤) ، والضب ^(٥) ، والأرنب ^(٦) ، والضبع ^(٧) ، والجراد ^(٨) ، والعصافير . [أحمد (٣٨١/٢) ، وأبو داود (٣٧٩٩)] .

فعن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فيما رواه مسلم في « صحيحه » ، عن أبي الزبير قال : سألت جابرًا عن الضب ، فقال : لا تطعموه . وقدره ، وقال : قال عمر بن الخطاب : إن النبي ﷺ لم يحرمه ، إن الله ينفع به غير واحد ، وإنما طعام عامة الرعاء منه ، ولو كان عندي طعمته . [مسلم (١٩٥٠)] .

وقال ابن عباس ، رواية عن خالد بن الوليد - رضي الله عنهما - أنه دخل مع رسول الله ﷺ على خالته ميمونة بنت الحارث ، فقدمت إلى رسول الله ﷺ لحم ضب جاءها مع قرية لها من نجد ، وكان رسول الله ﷺ لا يأكل شيئاً حتى يعلم ما هو ، فاتفق النسوة ألا يخبرنه ، حتى يرين كيف يتذوقه ويعرفه إن ذاقه ، فلما أن

(١) القول بتحريم الضفدع فيه نظر وسيأتي تحقيق ذلك في هذا الباب .

(٢) رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي . مثله الإوز والبط والرومي .

(٣) رواه البخاري ، ويرى مالك وأبو حنيفة أنها مكروهة لأن الله تعالى ذكرها وبين أنها معدة للركوب والزينة ، ولم يذكر الأكل .

(٤) رواه البخاري ومسلم .

(٥) رواه الترمذي .

(٦) رواه البخاري ومسلم .

(٧) رواه البخاري ومسلم .

سأل عنه وعلم به تركه وعافه ، فسأله خالد : أحرام هو؟ قال : « لا ، ولكنه طعام ليس في قومي ، فأجدني أعافه » . قال خالد : فاجترته إلي فأكلته ، ورسول الله ينظر . [البخاري (٥٥٣٧) ، ومسلم (١٩٤٥) ، ١٩٤٦ / (٤٤)] .

وروي عن عبد الرحمن بن أبي عمار ، قال : سألت جابر بن عبد الله عن الضبع ، أكلها؟ قال : نعم . قلت : أصيد هي؟ قال : نعم . قلت : فأنت سمعت ذلك من رسول الله ﷺ؟ قال : نعم . رواه الترمذي بسند صحيح . [الترمذي (٨٥١)] .

ومن ذهب إلى جواز أكله الشافعي ، وأبو يوسف ، ومحمد ، وابن حزم . وقال الشافعي فيه : إن العرب تستطيبه وتمدحه ، ولا يزال يباع ويشترى بين الصفا والمروة من غير نكير . ويرى بعض العلماء أنه حرام ؛ لأنه سبيع ، ولكن الحديث حجة عليهم .

وذكر أبو داود ، وأحمد ، أن ابن عمر سئل عن القنفذ ، فتلا : ﴿ قُلْ لَا آجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ﴾ [الأنعام : ١٤٥] . فقال شيخ عنده : سمعت أبا هريرة يقول : ذكر عند النبي ﷺ ، فقال : « خبيثة من الخبائث » . فقال ابن عمر : إن كان قال رسول الله ﷺ هذا فهو كما قال . [أحمد (٢) / (٣٨١) ، وأبو داود (٣٧٩٩)] . وهذا الحديث من رواية عيسى بن نائلة وهو ضعيف ، قال الشوكاني : فلا يصلح الحديث لتخصيص القنفذ من أدلة الحل العامة . وبناءً على ما قاله الشوكاني يكون أكله حلالاً . وقال مالك ، وأبو ثور ، ويحكي عن الشافعي ، والليث ، أنه لا بأس بأكله ؛ لأن العرب تستطيبه ، ولأن حديثه ضعيف . وكرهه الأحناف .

وقالت عائشة في الفأرة : ما هي بحرام . وقرأت : ﴿ قُلْ لَا آجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ﴾ [الأنعام : ١٤٥] .

وعند مالك : لا بأس بأكل خشاش الأرض وعقاربها ودودها ، ولا بأس بأكل فراخ النحل ، ودود الجبن والتمر ونحوه . قال القرطبي : وحجته قول ابن عباس ، وأبي الدرداء : ما أحل الله فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو .

قال أحمد في الباقلاء المدود : تجنبه أحب إلي ، وإن لم يستقدر فأرجو . أي ؛ أنه لا يكون في أكله بأس .

وقال عن تفتيش التمر المدود : لا بأس به ، وقد روي عن النبي ﷺ ، أنه أتى بتمر عتيق فجعل يفتشه ، ويخرج السوس منه وينقيه . قال ابن قدامة : وهو أحسن . [أبو داود (٣٨٣٨)] .

ويرى ابن شهاب ، وعروة ، والشافعي ، والأحناف ، وبعض علماء أهل المدينة ، أنه لا يجوز أكل شيء من خشاش الأرض وهوامها ، مثل الحيات ، والفأرة ، وما أشبه ذلك ، وكل ما يجوز قتله فلا يجوز عند هؤلاء أكله ، ولا تعمل الذكاة عندهم فيه .

وقال الشافعي : لا بأس بالوَبْر واليربوع .

وفي أكل العصافير يقول الرسول ﷺ : « ما من إنسان قتل عصفورًا فما فوقها بغير حقها ، إلا سأله الله - تعالى - عنها » . قيل : يا رسول الله ، وما حقها ؟ قال : « يذبحها فيأكلها ، ولا يقطع رأسها يرمي بها » . رواه النسائي . [النسائي (٢٣٩/٧) والحاكم (٢٣٣/٤)]

وأكل بعض الصحابة مع النبي ﷺ لحم الحُبَارَى « طائر » . رواه أبو داود ، والترمذي . [أبو داود (٣٧٩٧) ، والترمذي (١٨٢٨)] .

ما نصَّ الشَّارِعُ على حُرْمته : والمحرمات من الطعام في كتاب الله - تعالى - محصورة في عشرة أشياء منصوص عليها في قوله - سبحانه - : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ ^(١) وَالْدَّمُ ^(٢) وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ ^(٣) وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ^(٤) وَالْمُنْخَفَقَةُ ^(٥) وَالْمَوْقُوذَةُ ^(٦) وَالْمُتَرْدِيَةُ ^(٧) وَالنَّطِيحَةُ ^(٨) وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ^(٩) وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ ^(١٠) وَأَنْ تَسْلَقِسُوا بِالْأَزْلَمِ ذَلِكُمْ فَسُقُ

وهذا تفصيل للإجمال المذكور في قوله - سبحانه - : ﴿ قُلْ لَا أُحَدِّثُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ [الأنعام : ١٤٥] . فإنه ذكر هنا أربعة أشياء مجملة ، وذكر في الآية السابقة تفصيلها ، فلا تنافي بين الآيتين .

ما قُطِعَ من الحي : ويلحق بهذه المحرمات ما قطع من الحي ؛ لحديث أبي واقد الليثي ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ما قُطِعَ من البهيمة وهي حية ، فهو ميتة » . رواه أبو داود ، والترمذي وحسنه ، قال : والعمل على هذا عند أهل العلم . [أبو داود (٢٨٥٨) والترمذي (١٤١٠)] .

ويستثنى من ذلك :

(أ) ميتة السمك والجراد ، فإنها طاهرة ؛ لحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ : « أَجِلٌ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدِمَانٌ ؛ أَمَّا الْمَيْتَتَانِ ، فَالْحَوْتُ ^(١١) والجراد ، وَأَمَّا الدِمَانُ ، فَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ » . رواه

(١) الميتة : ما مات حتف أنفه ، وإنما حرم الله الميتة لضررها إذ أنها لم تمت إلا بسبب الأمراض التي لحقتها .

(٢) والدم : أي الدم المسفوح - وحرم الدم لضرورة وهو أصلح بيقة لنمو الميكروبات .

(٣) ولحم الخنزير ، كما قال في المنار : لأنه قذر وأشهى غذاء له القاذورات والنجاسات . وهو ضار في جميع الأقاليم ولا سيما الحارة كما ثبت بالتجربة . وأكل لحمه يُسبب الدودة القتالة . ويقال إن له تأثيرًا سيئًا في العفة .

(٤) وما أهل لغير الله به : أي ذكر غير اسم الله عند ذبحه . وهذا تحريم ديني من أجل المحافظة على التوحيد .

(٥) والمنخفقة : أي التي تخنق فتموت .

(٦) والموقوذة : أي التي ضربت بعضا فقتلت .

(٧) والمتردية : هي التي تتردى من مكان عال فتموت .

(٨) والنطيحة : هي التي تنطحها أخرى فتقتلها .

(٩) وما أكل السبع إلا ما ذكيت : أي وما جرحه الحيوان المفترس إلا إذا أدر كتموه وفيه حياة فذبحتموه فإنه يحل حيثذ .

(١٠) وما ذبح على النصب : أي ما ذبح وقصد به تعظيم الطاغوت . والطاغوت : كل ما عبد من دون الله .

(١١) الحوت : السمك .

أحمد ، والشافعي ، وابن ماجه ، والبيهقي ، والدارقطني . [أحمد (٩٧/٢) وابن ماجه (٣٣١٤) والدارقطني (٤/٢٧٢، ٢٧١) والشافعي (١٧٣/٢) والبيهقي (٢٥٤/١)] . والحديث ضعيف ، لكن الإمام أحمد صحح وقفه ، كما قاله أبو زرعة وأبو حاتم ، ومثل هذا له حكم الرفع؛ لأن قول الصحابي : أحل لنا كذا ، وحرم علينا كذا . مثل قوله : أمرنا . ونهينا . وقد تقدّم ما يؤكد هذا الحديث .

وإذا كانت الميتة محرّمة ، فالمقصود بالتحريم أكل اللحم ، أما ما عداه ، فهو طاهر يحل الانتفاع به .

(ب) فعظم الميتة ، وقرنها ، وظفرها ، وشعرها ، وريشها ، وجلدها ، وكل ما هو من جنس ذلك طاهر؛ لأن الأصل في هذه كلها الطهارة ، ولا دليل على النجاسة . قال الزهري في عظام الموتى ، نحو الفيل وغيره : أدركت ناسًا من سلف العلماء يمتشطون بها ويدّهنون فيها ، لا يرون به بأسًا . رواه البخاري . [البخاري (٣٤٢/١) تعليقًا] .

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : تُصدق على مولاة لميمونة بشاة فماتت ، فمرّ بها رسول الله ﷺ ، فقال : « هلا أخذتم إهابها فدبغتموه ، فانتفعتم به؟ » . فقالوا : إنها ميتة . فقال : « إنما حُرّم أكلها » . رواه الجماعة إلا ابن ماجه ، قال فيه : عن ميمونة . وليس في البخاري ، ولا النسائي ذكر الدباغ . [البخاري (١٤٩٢) ومسلم (٣٦٣) وأحمد (٢٢٧/١) وأبو داود (٢١٢٦) والترمذي (١٧٢٧) والنسائي (١٧١/٧)] .

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قرأ هذه الآية : ﴿ قُلْ لَا أُحَدِّثُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ [الأنعام : ١٤٥] . وقال : إنما حُرّم ما يؤكل منها وهو اللحم ، فأما الجلد ، والقِدُّ ^(١) ، والسن ، والعظم ، والشعر ، والصوف ، فهو حلال . رواه ابن المنذر ، وابن حاتم .

وكذلك إنفحة الميتة وليشها طاهر؛ لأن الصحابة لما فتحوا بلاد العراق أكلوا من جبن المجوس ، وهو يعمل بالإنفحة ، مع أن ذبائحهم تعتبر كالميتة . وقد ثبت عن سلمان الفارسي - رضي الله عنه - أنه سئل عن شيء من الجبن والسمن والفراء؟ فقال : الحلال ما أحله الله في كتابه ، والحرام ما حرم الله في كتابه ، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه . ومن المعلوم أن السؤال كان عن جبن المجوس ، حينما كان سلمان نائب عمر بن الخطاب عن المدائن .

(ج) والدم : يُعفى عن اليسير منه ؛ فعن ابن جريج في قوله - تعالى - : ﴿ أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ﴾ [الأنعام : ١٤٥] . قال : المسفوح الذي يُهراق ، ولا بأس بما كان في العروق منها . أخرجه ابن المنذر .

وعن أبي مجلز في الدم يكون في مذبح الشاة ، أو الدم يكون في أعلى القدر ، قال : لا بأس ، إنما نهى عن الدم المسفوح . أخرجه ابن حميد ، وأبو الشيخ .

وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : كنا نأكل اللحم ، والدم خطوط على القدر .

(١) القد بكسر القاف : الإناء من الجلد .

حرمة الحُمْرِ والبغالِ : ومما يدخل في دائرة التحريم الحمر الأهلية ^(١) والبغال بقول الله - سبحانه - : ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل : ٨] .

١- روى أبو داود ، والترمذي بسند حسن ، عن المقداد بن معد يكرب - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : « ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول : عليكم بهذا القرآن ، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه ، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه . ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي ، ولا كل ذي ناب من السبع ، ولا لقطة مُعَاهِدٍ إلا أن يستغني عنها صاحبها ، ومن نزل بقوم فعليهم أن يقرّوه ، فإن لم يقرّوه ، فله أن يعقبهم بمثل قراه » ^(٢) . [أبو داود (٤٦٠٤) والترمذي (٢٦٦٦) وابن ماجه (١٢)] .

٢- وعن أنس - رضي الله عنه - قال : لما فتح النبي ﷺ خير أصبنا من القرية حُمْرًا ، فطبخنا منها ، فنادى النبي : « ألا إن الله ورسوله ينهاكم عنها ؛ فإنها رجس من عمل الشيطان » . فَأَكْفَتِ القُدُورُ ، وإنها لتفور بما فيها . رواه الخمسة . [البخاري (٥٥٢٨) ومسلم (٣٤/١٩٤٠ ، ٣٥) والنسائي (٢٤٠/٧) وابن ماجه (٣١٩٦)] .

٣- وعن جابر - رضي الله عنه - قال : نهانا النبي ﷺ يوم خيبر عن البغال والحُمير ، ولم ينهنا عن الخيل .

والمروى عن ابن عباس أنه أباح الحمر الأهلية ، والصحيح أنه توقف فيها ، وقال : لا أدري أنهى عنها رسول الله ﷺ من أجل أنها كانت حمولة الناس ، فكره أن تذهب حمولتهم ، أو حرم يوم خيبر لحم الحمر الأهلية . كما رواه البخاري .

تحريم سباع البهائم والطيور : ومما حرّمه الإسلام السباع من البهائم والطيور .

روى مسلم ، عن ابن عباس ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع ، وكل ذي مخلب من الطير . [مسلم (١٩٣٤) وأحمد (٢٤/١) وأبو داود (٣٨٠٥) والنسائي (٢٠٦/٧) وابن ماجه (٣٢٣٤)] .

والسباع ؛ جمع سَبْع ، وهو المفترس من الحيوان . والمراد بذي الناب ؛ ما يعدو بنابه على الناس وأموالهم ، مثل : الذئب ، والأسد ، والكلب ، والفهد ، والنمر ، والهر ، فهذه كلها محرمة عند جمهور العلماء . ويرى أبو حنيفة ، أن كل ما أكل اللحم فهو سبع ، وأن من السباع الفيل ، والضبع ، واليربوع ، والهر ، فهي كلها محرمة عنده . ويرى الشافعي ، أن السباع المحرمة هي التي تعدو على الناس ، كالأسد ،

(١) لا يقال إن آية تحريم الطعام تفيد الحصر فلا يحرم غيرها ، فقد أجاب القرطبي عن هذا فقال : إن هذه الآية مكية وكل محرم حرمه رسول الله ﷺ أو جاء في الكتاب مضمومًا إليها فهو زيادة حكم من الله - عز وجل - على لسان نبيه عليه الصلاة والسلام . قال : على هذا أكثر أهل العلم من النظر وأهل الفقه والأثر ، ونظيره نكاح المرأة على عمتها وعلى خالتها مع قوله : ﴿وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ وكحكمه باليمن مع الشاهد مع قوله : ﴿إِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ .

(٢) أي يأخذ كفايته ولو بالقوة .

والنمر ، والذئب . وروى مالك في « الموطأ » ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ أنه قال : « أَكُلْ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ » . [مالك في الموطأ (٩٧٠) والشافعي في الرسالة ، الفقرة (٥٦٢)] . وقال مالك بعد هذا الحديث : وعلى ذلك الأمر عندنا . وروى ابن القاسم عنه ، أنها مكروهة . وبه أخذ جمهور أصحابه .

وأجاز أكل الثعلب الشافعي ، وأصحاب أبي حنيفة . وأجاز ابن حزم الفيل والسمور . ويحرم أكل القرد ، قال أبو عمر : أجمع المسلمون على أنه لا يجوز أكل القرد ؛ لنهي الرسول ﷺ عن أكله .

وأما ذو الخلب من الطير ، فالمقصود به الطيور التي تعدو بمخالبها ، مثل : الصقر ، والشاهين ، والعقاب ، والنسر ، والباشق ، ونحو ذلك ، فهي محرمة عند جمهور العلماء . . ويرى مالك ، أنها مباحة ولو كانت جلالة .

تحريمُ الجلالة : والجلالة هي التي تأكل العذرة من الإبل ، والبقر ، والغنم ، والدجاج ، والإوز ، وغيرها حتى يتغير ريحها . وقد ورد النهي عن ركوبها ، وأكل لحمها ، وشرب لبنها .

١- فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : نهى رسول الله ﷺ عن شرب لبن الجلالة . رواه الخمسة إلا ابن ماجه ، وصححه الترمذي . [أحمد (٢٢٦/١) وأبو داود (٣٧٨٦) والترمذي (١٨٢٥) والنسائي (٢٤٠/٧)] . وفي رواية : نهى عن ركوب الجلالة . رواه أبو داود . [أبو داود (٢٥٥٧)] .

٢- وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده - رضي الله عنهم - قال : نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الحمر الأهلية وعن الجلالة ؛ عن ركوبها ، وأكل لحومها . رواه أحمد ، والنسائي ، وأبو داود . [أحمد (٢/٢١٩) والنسائي (٢٣٩/٧) وأبو داود (٣٨١١)] .

فإن حُبِسَتْ بعيدة عن العذرة زمناً ، وغُلِفَتْ طاهراً فطاب لحمها ، وذهب اسم الجلالة عنها ، حُلَّتْ ؛ لأن علة النهي التغير وقد زالت .

تحريمُ الحَبَائِث : وبجانب هذا التفصيل وضع القرآن الكريم قاعدة عامة لكل ما هو محرّم يقول الله - تعالى - : ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيَبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾ [الأعراف : ١٥٧] . والطيبات ما تستطيعه الناس وتستلذه ، من غير ورود نص بتحريمه ، فإن استخبثته فهو حرام . ويرى الشافعي ، والحنابلة ، أن الطيبات ما تستطيعه العرب وتستلذه ، لا غيرهم . والمقصود بالعرب هم سكان البلاد والقرى ، دون أجلاف البوادي .

وفي كتاب « الدراري المضيئة » يرجح القول باستطابة الناس لا العرب وحدهم ، فيقول : ما استخبثته الناس من الحيوانات لا لعله ولا لعدم اعتياد ، بل لجرد استخبات فهو حرام ، وإن استخبثه البعض دون البعض ، كان الاعتبار بالأكثر ، كحشرات الأرض ، وكثير من الحيوانات التي ترك الناس أكلها ، ولم ينهض على تحريمها دليل يخصها ، فإن تركها لا يكون في الغالب إلا لكونها مستخبثة ، فتندرج تحت قوله - سبحانه - : ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾ .

ويدخل في الحبائث كل مستقذر ، مثل : البصاق ، والمخاط ، والعرق ، والمنى ، والروث ، والقمل ، والبراغيث ، ونحو ذلك .

تحريم ما أمر الشارع بقتله : ويرى بعض العلماء تحريم ما أمر الرسول ﷺ بقتله وتحريم ما نهى عن قتله ؛ فما أمر الرسول ﷺ بقتله خمس من الدواب ؛ وهي الغراب ^(١) ، والحدأة ، والعقرب ، والفأر ، والكلب العقور . [أحمد (٩٨/٦) والبيهقي (٩٠) ومسلم (٦٧/١١٩٨) والترمذي (٨٣٧) وابن ماجه (٣٠٨٧) . روى البخاري ، ومسلم ، والترمذي ، والنسائي ، عن عائشة - رضي الله عنها - أن الرسول ﷺ قال : « خمس من الدواب كلهن فواسق يقتلن في الحل والحرم ؛ الغراب ، والحدأة ، والعقرب ، والفأر ، والكلب العقور » .

وما نهى عن قتله من الدواب ؛ النملة ، والنحلة ، والهدهد ، والضرد . روى أبو داود بإسناد صحيح ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ نهى عن قتل أربع من الدواب ؛ النملة ، والنحلة ، والهدهد ، والضرد . [أبو داود (٥٢٦٧) وأحمد (٣٣٢/١) ، بن ماجه (٣٢٢٤) .

وقد ناقش الشوكاني هذا الرأي ونقده ، فقال : وقد قيل : إن من أسباب التحريم الأمر بقتل الشيء ، كالحمس الفواسق ، والوزغ ، ونحو ذلك ، والنهي عن قتله ، كالنملة ، والنحلة ، والهدهد ، والضرد ، والضفدع ، ونحو ذلك ، ولم يأت الشارع ما يفيد تحريم أكل ما أمر بقتله أو نهى عن قتله ، حتى يكون الأمر والنهي دليلين على ذلك ، ولا ملازمة عقلية ولا عرفية ، فلا وجه لجعل ذلك أصلاً من أصول التحريم ، بل إن كان المأمور بقتله أو المنهي عن قتله مما يدخل في الحبائث ، كان تحريمه بالآية الكريمة . وإن لم يكن من ذلك كان حلالاً ، عملاً بما أسلفنا من أصالة الحل ، وقيام الأدلة الكلية على ذلك .

المسكوت عنه : أما ما سكت الشارع عنه ولم يرد نص بتحريمه ، فهو حلال ، تبعاً للقاعدة المتفق عليها ، وهي : أن الأصل في الأشياء الإباحة . وهذه القاعدة أصل من أصول الإسلام .

وقد جاءت النصوص الكثيرة تقررها ، فمن ذلك قول الله - سبحانه - :

١- ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة : ٢٩] .

٢- وروى الدارقطني ، عن أبي ثعلبة ، أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها ، وحدد حدوداً فلا تعتدوها ، وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان ، فلا تبحثوا عنها » . [الحاكم (١١٥/٤) والدارقطني (١٨٤/٤) .

٣- وعن سلمان الفارسي ، أن رسول الله ﷺ سئل عن السمن ، والجبن ، والفراء؟ فقال : « الحلال ما أحله الله في كتابه ، والحرام ما حرّمه الله في كتابه ، وما سكت عنه فهو مما عفا لكم » . أخرجه ابن ماجه ، والترمذي ، وقال : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه . ورواه أيضاً الحاكم في « المستدرک » شاهداً . [ابن ماجه (٣٣٦٧) والترمذي (١٦٢) والحاكم (١١٥/٤) .

(١) يرى المالكية حل جميع الغربان من غير كراهة تبعاً لرأيهم في جميع الطيور .

٤- وروى البخاري ، ومسلم ، عن سعد بن أبي وقاص ، أن رسول الله ﷺ قال : « إن أعظم المسلمين في المسلمين جرماً ؛ من سأل عن شيء لم يُحرم على الناس ، فحرم من أجل مسألته » . [البخاري (٧٢٨٩) ومسلم (١٢٣/٢٣٥٨)] .

٥- وعن أبي الدرداء ، أن رسول الله ﷺ قال : « ما أحلَّ الله في كتابه فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو ، فاقبلوا من الله عافيته ، فإن الله لم يكن لينسى شيئاً » . وتلا : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [مريم : ٦٤] . أخرجه البزار ، وقال : سنده صحيح . والحاكم وصححه . [البزار كما في كشف الأستار (١٢٣) والحاكم (٣٧٥/٢)] .

اللحوم المستوردة : اللحوم المستوردة من خارج البلاد الإسلامية يحل أكلها بشرطين :

١ - أن تكون من اللحوم التي أحلها الله .

٢ - أن تكون قد ذكيت ذكاة شرعية .

فإن لم يتوفر فيها هذان الشرطان ، بأن كانت من اللحوم المحرمة ، مثل الخنزير ، أو كانت ذكاتها غير شرعية ، فإنها في هذه الحال تكون محظورة لا يحل أكلها .

وقد أصبح من الميسور معرفة هذين الشرطين ، بواسطة الوسائل الإعلامية التي وفّرها العلم الحديث . وكثيراً ما تكون العلب التي تحتوي على هذه اللحوم مكتوباً عليها ما يُعرف بها وبأنواعها ، ويمكن الاكتفاء بهذه المعلومات ؛ إذ الأصل فيها غالباً الصدق .

وقد أفتى الفقهاء من قبل في مثل هذا ، فجاء في « الإقناع » من كتب الشافعية ، للخطيب الشربيني : لو أخبر فاسق أو كتابي أنه ذبح هذه الشاة مثلاً ، حل أكلها ؛ لأنه من أهل الذبح ، فإذا كان في البلد مجوس ومسلمون ، وجُهل ذابح الحيوان ، هل هو مسلم أو مجوسي؟ لم يحل أكله للشك في الذبح المبيع ، والأصل عدمه . نعم ، إن كان المسلمون أغلب كما في بلاد الإسلام فينبغي أن يحل ، وفي معنى المجوس كل من لم تحل ذبيحته .

إباحة أكل ما حُرِّمَ عند الاضطرار : وللمضطر أن يأكل من الميتة ولحم الخنزير ، وما لا يحل من الحيوانات ^(١) التي لا تؤكل ، وغيرها مما حرمه الله ؛ محافظة على الحياة ، وصيانة للنفس من الموت . والمقصود بالإباحة هنا وجوب الأكل ؛ لقوله - تعالى - : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ [النساء : ٢٩] .

حدُّ الاضطرار : وإنما يكون الإنسان مضطراً إذا وصل به الجوع إلى حد الهلاك ، أو إلى مرض يفضي به إليه ؛ سواء أكان طائعاً أو عاصياً . يقول الله - سبحانه - : ﴿ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ

(١) حتى إن الشافعية والزيدية أجازوا اللحم الآدمي عند عدم غيره بشروط اشتراطها . وخالف في ذلك الأحناف والظاهرية وقالوا : لا يباح لحم الآدمي ولو كان ميتاً .

اللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ» (١) (٢) [البقرة : ١٧٣] . وروى أبو داود ، عن الفُجيع العامري ، أنه أتى النبي ﷺ فقال : ما يحل لنا من الميتة؟ قال : « ما طعامكم؟ » . قلنا : نغتيق (٣) ونصطيح (٤) . قال : « ذاك وأبي (٥) الجوع » . [أبو داود (٣٨١٧)] . فأحل لهم الميتة على هذه الحال .

وقال ابن حزم : حدُّ الضرورة ، أن يبقى يوماً وليلة لا يجد فيهما ما يأكل أو يشرب ، فإن خشي الضعف المؤذي الذي إن تمادى به أدَّى إلى الموت ، أو قطع به عن طريقه وشغله ، حلَّ له من الأكل والشرب ما يدفع به عن نفسه الموت بالجوع أو العطش . أما تحديدنا ذلك ببقاء يوم وليلة بلا أكل ، فلتحريم النبي ﷺ الوصال يوماً وليلة . أي ؛ وصل الصيام . وأما قولنا : إن خاف الموت قبل ذلك . فلا أنه مضطر .

والمالكية يرون ، أنه إذا لم يأكل شيئاً ثلاثة أيام ، فله أن يأكل ما حرم الله عليه مما يتيسر له ولو من مال غيره .

القدرُ الذي يُؤخذُ : ويتناول المضطر من الميتة القدر الذي يحفظ حياته ويقيم أوده ، وله أن يتزود حسب حاجته ويدفع ضرورته .

وفي رواية عن مالك ، وأحمد : يجوز له الشَّبع ؛ لما رواه أبو داود ، عن جابر بن سَمُرة ، أن رجلاً نزل الحرة فنفتت عنده ناقة ، فقالت له امرأته : اسلخها حتى نقدَّ شحمها ولحمها ونأكله . فقال : حتى أسأل رسول الله ﷺ . فسأله فقال : « هل عندك غَنَاءٌ يغنيك؟ » . قال : لا . قال : « فكلوها » . [أبو داود (٣٨١٦)] . وقال أصحاب أبي حنيفة : لا يشبع منه . وعن الشافعي قولان .

لا يكون مضطراً مَنْ وَجَدَ بمكان به طعامٌ ولو كان للغير : وإنما يكون الإنسان مضطراً إذا لم يجد طعاماً يأكله ، ولو كان مملوكاً للغير . فإن كان مضطراً ووجد طعاماً مملوكاً للغير ، فله أن يأكل منه ولو لم يأذن صاحبه به . ولم يختلف في ذلك العلماء ، وإنما اختلفوا في الضمان ؛ فذهب الجمهور منهم إلى أنه إن اضطر في مخمصة ، ومالك الطعام غير حاضر ، فله أن يأخذ منه ويضمن له ؛ لأن الاضطرار لا يبطل حق الغير .

وقال الشافعي : لا يضمن ؛ لأن المسؤولية تسقط بالاضطرار لوجود الإذن من الشارع ، ولا يجتمع إذن وضمان . فإن كان الطعام موجوداً ومنعه صاحبه ، فللمضطر أن يأخذه بالقوة ، متى كان قادراً على ذلك . وقالت المالكية : يجوز في هذه الحال مقاتلة صاحب الطعام بالسلاح بعد الإنذار ، بأن يُعلمه المضطر بأنه مضطر ، وأنه إن لم يعطه قاتله ، فإن قتله بعد ذلك فدمه هدر ؛ لوجوب بذل طعامه للمضطر ، وإن قتله الآخر فعليه القصاص .

وقال ابن حزم : من اضطر إلى شيء من المحرمات ، ولم يجد مال مسلم ولا ذمي ، فله أن يأكل حتى

(١) الباغي : هو الذي يبغي على غيره عند تناول الميتة فينفرد بها فيهلك غيره من الجوع .

(٢) العادي : الذي يتجاوز حد الشبع وقيل : الذي يتجاوز القدر الذي يسد الرمق ويدفع عن نفسه الضرر .

(٣) الغبوق : الشرب مساء .

(٤) الصبوح : الشرب صباحاً .

(٥) قسم : أي وحق أبي إن هذا هو الجوع .

يشبع ، ويتزود حتى يجد حلالاً ، فإذا وجده عاد ذلك المحرم حراماً كما كان . فإن وجد مال مسلم أو ذمي ، فقد وجد ما أمر رسول الله ﷺ بإطعامه منه ؛ لقوله : « أطعموا الجائع » . [أحمد (٢٩٩/٤) والبيهقي (٢٧٣/١٠) والدارقطني (١٣٥/٢) وابن أبي الدنيا في الصمت (٦٧)] . فحقه فيه ، فهو غير مضطر إلى الميتة ، فإن منع ذلك ظلماً ، كان حيثئذ مضطراً .

هل يُباح الخمر للعلاج؟ وقد اتفق العلماء على إباحة الحرام للمضطر ، ولم يختلف منهم أحد . وإنما اختلفوا في التداعي بالخمر ؛ فمنهم من منعه ، ومنهم من أباحه ، والظاهر أن المنع هو الراجح ، فقد كان الناس في الجاهلية قبل الإسلام يتناولون الخمر للعلاج ، فلما جاء الإسلام نهاهم عن التداعي بها وحرمه ؛ فقد روى الإمام أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، عن طارق بن سويد الجعفي ، أنه سأل رسول الله ﷺ عن الخمر فنهاه عنها ، فقال : إنما أصنعها للدواء . فقال : « إنه ليس بدواء ، ولكنه داء » . [مسلم (١٩٨٤) وأبو داود (٣٨٧٣) والترمذي (٢٠٤٧) وابن ماجه (٣٥٠٠)] . وروى أبو داود ، عن أبي الدرداء ، أن النبي ﷺ قال : « إن الله أنزل الداء والدواء ، فجعل لكل داء دواءً ، فتداؤوا ولا تتداؤوا بحرام » . [أبو داود (٣٨٧٤)] . وكانوا يتعاطون الخمر في بعض الأحيان قبل الإسلام اتقاءً لبرودة الجو ، فنهاهم الإسلام عن ذلك أيضاً ؛ فقد روى أبو داود ، أن ديلم الحميري سأل النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، إنا بأرض باردة ، نعالج فيها عملاً شديداً ، وإنا نتخذ شرباً من هذا القمح نتقوى به على أعمالنا وعلى برد بلادنا . قال رسول الله ﷺ : « هل يسكر؟ » . قال : نعم . قال : « فاجتنبوه » . قال : إن الناس غير تاركيه . قال : « فإن لم يتركوه ، فقاتلوهم » . [أبو داود (٣٦٨٣)] .

وبعض أهل العلم أجاز التداعي بالخمر ، بشرط عدم وجود دواء من الحلال يقوم مقام الحرام ، وألا يقصد التداعي به اللذة والنشوة ، ولا يتجاوز مقدار ما يحدده الطبيب . كما أجازوا تناول الخمر في حال الاضطرار ، ومثل الفقهاء لذلك بمن غصَّ ببقمة ، فكاد يختنق ، ولم يجد ما يسيغها به سوى الخمر . أو من أشرف على الهلاك من البرد ، ولم يجد ما يدفع به هذا الهلاك غير كوب أو جرعة من خمر ، أو من أصابته أزمة قلبية وكاد يموت ، فعلم أو أخبره الطبيب بأنه لا يجد ما يدفع به الخطر ، سوى شرب مقدار معين من الخمر . فهذا من باب الضرورات التي تبيح المحظورات .